آراء الكوفيين في مبنيات الأسماء وأثرها الدلالي في تفسير القرطبي

إعداد

عيد الشناوي

الملخص:

يتناول هذا البحث آراء النحاة الكوفيين في الأسماء المبنية ويبين أثرها الدلالي على تفسير القرآن عند القرطبي؛ فهو يهدف إلى استخراج آراء الكوفيين من تفسير القرطبي والكشف عن أثرها الدلالي في تأويل القرآن؛ لبيان أهمية النحو الكوفي و أثره البلاغي على المعنى؛ ولهذا فقد اتبعت المنهج الوصفي التحليلي المقارن؛ فقمت باستقراء تفسير القرطبي لاستخراج المواضع التي ذكر القرطبي فيها آراء للكوفيين في مبنيات الأسماء ثم جعلت هذه المواضع في مسائل وضممت المسائل المتشابهة في مبحث واحد، ثم قمت بتحليل الخلاف في المسألة؛ فقارنت بين إعراب الكوفيين وغيرهم مع توضيح أثر كل إعراب منها على المعنى التفسيري.

وقد قسمت البحث إلى (مقدمة، ثلاثة مباحث)؛ تناولت في المبحث الأول: الأسماء الموصولة؛ فعرضت فيه مسألتين: (الخلاف في أي الموصولة، حذف الموصول وبقاء صلته)، وتناولت في المبحث الثاني: الضمائر؛ وعرضت فيه مسألتين: (حكم ياء المتكلم عند إضافتها إلى المضاف للمنادى، الخلاف في العماد والكناية)، وتناولت في المبحث الثالث: أسماء الإشارة؛ وعرضت فيه مسألة واحدة: (الخلاف في إعراب هذان بين البناء والإعراب).

الكلمات المفتاحية: آراء الكوفيين، الأسماء المبنية، المعنى التفسيري، الخلاف النحوي، الأثر الدلالي.

Abstract

This research deals with the opinions of the Kufic grammarians in the built names and shows its semantic effect on the interpretation of the Qur'an according to Al-Qurtubi.

It aims to extract the views of the Kufics from the interpretation of al-Qurtubi and to reveal their semantic impact on the interpretation of the Qur'an, To show the importance of Kufic grammar and its rhetorical impact on meaning; Therefore, it has followed the comparative analytical descriptive approach; So I extrapolated the interpretation of Al-Qurtubi to extract the places in which Al-

Qurtubi mentioned the opinions of the Kufis in the structures of the names, then I made these places into issues and combined similar issues in one topic, then I analyzed the dispute in the issue; So she compared the expressions of the Kufis and others, while clarifying the effect of each expression on the exegetical meaning

The research was divided into (introduction, three chapters, and conclusion) as follows:

The first topic: the relative nouns; And two issues were presented in it: (the disagreement about which is connected, the relative is deleted and its connection remains).

The second topic: pronouns; Two issues were presented in it: (The rule of the speaker when adding it to the added to the herald, the difference in baptism and metonymy).

The third topic: the names of the signs; One issue was presented in it: (The disagreement in the syntax of these two is between construction and syntax).

Conclusion: It contains the results of the research and the most important recommendations.

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين, وبه نستعين، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد النبي الأمي الكريم ... أما بعد,

لقد نزل القرآن الكريم متحديا العرب في لغتهم وفصاحتهم، فلمّا انتشر الإسلام ودخل غير العرب فيه نشأ النحو العربي حفاظًا على القرآن الكريم من اللحن؛ فصار النحو أداة من أدوات فهم القرآن وتفسيره؛ ومن ثم اشترط العلماء في المفسر أن يكون على علم بالعربية وقواعدها، وهذا يبين لنا علاقة التكامل بين المفسرين والنحاة لفهم كتاب الله، وهذه العلاقة كانت سببًا في اشتمال بعض التفاسير على الكثير من الخلافات النحوية والإعرابية. [عضيمة،1972م، ج14/1].

فقد بدأ الخلاف النحوي صغيرًا بين الكسائي وشيخه في حلقات التعليم ثم نما واتسع؛ فتفرعت مسائل الخلاف بين النحاة؛ حتى صار للنحو مذاهب لكل منها مصطلحاته وقواعده؛ فوضع علماء الكوفة مصطلحات خاصة بهم وخالفوا البصريين في تقييد الأصول النحوية؛ فجاءت بعض آرائهم مخالفة للبصريين بسبب تباين مواقفهم من السماع والقياس والتعليل والتأويل وغيرها من الأصول؛ فكثرت قواعدهم وهو ما جعل بعضا من العلماء وتلاميذهم قديمًا وحديثًا يُعرضون عن آراء الكوفيين ويصفونها بالضعيفة؛ فضاعت أكثر كتب المذهب الكوفي وفقدت فلم يصل إلينا إلا قليل القليل مقارنة بتراث البصريين [المخزومي،1406هـ، ص351]، ولا شك أنّ هذا الموقف فيه ظلم لنحاة الكوفة وانتقاص لحقهم ومن هنا كانت فكرة هذا البحث في استخلاص آراء الكوفيين من أحد أهم وأشهر كتب التفسير وهو تفسير القرطبي؛ لتحقيق صحة ما نسب لهم وتوضيح أثرها الدلالي على التفسير.

منهج البحث:

هذا البحث يسير وفق المنهج الوصفي التحليلي؛ باستخراج آراء علماء الكوفيين النحوية في الأسماء المبنية كما ذكرها القرطبي في تفسيره، ثم تقسيمها إلى مسائل وقضايا، ثم تحليل المسألة بعرض الخلاف الإعرابي في المسألة وبيان أثره في الدلالة التفسيرية، ثم عرض ترجيح القرطبي وترجيح الباحث.

أقسام البحث:

وقد قسمت البحث إلى (مقدمة، ثلاثة مباحث، خاتمة) كالتالي:

المقدمة: وبها أهمية البحث، وأهدافه، ومنهجه، و أقسامه.

المبحث الأول: الأسماء الموصولة؛ وعرضت فيه مسألتين: (الخلاف في أي الموصولة، حذف الموصول وبقاء صلته).

المبحث الثاني: الضمائر؛ وعرضت فيه مسألتين: (حكم ياء المتكلم عند إضافتها إلى المضاف للمنادى، الخلاف في العماد والكناية)

المبحث الثالث: أسماء الإشارة؛ وعرضت فيه مسألة واحدة: (الخلاف في إعراب هذان)

الخاتمة: وبها نتائج البحث وأهم التوصيات.

المبحث الأول: الأسماء الموصولة:

عرض القرطبي لخلاف الكوفيين مع البصريين في الأسماء الموصولة في خمسة مواضع من تفسيره؛ وقد رتبتها في هذا المبحث في مسألتين؛ وهما كالتالي:

1. (أيّ) الموصولة بين الإعراب والبناء:

اشترط النحاة لـ(أيّ) الموصولة؛ أن تقع بعدها جملة أو شبه جملة . كصلة . بها عائد يعود على (أيّ)؛ ولها أربعة أشكال كالتالي [أبو حيان الأندلسي، 1998، 2/ 1017، 1018، 4/ 2119]:

1. أن تكون مضافة وصدر صلتها مذكور؛ نحو: يعجبني أيهم هو قائم.

2. أن تكون غير مضافة وصدر صلتها مذكور؛ نحو: يعجبني أي هو قائم.

3. أن تكون غير مضافة وصدر صلتها محذوف؛ نحو: يعجبني أي قائم.

4. أن تكون مضافة وصدر صلتها محذوف نحو: يعجبني أيهم قائم.

ولا خلاف بين النحاة أنّ (أي) معربة في كل حالتها السابقة؛ إلا في الحالة الأخيرة؛ فإن سيبويه يرى أنها تكون مبنية، على الرغم من أنّ شيخيه الخليل ويونس يريان أنّها معربة مثل باقي حالاتها، وتابعهما في ذلك الكوفيون؛ وعليه فإن القرطبي قد عرض لهذا

الخلاف عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾[مريم: 69]؛ فذكر سبعة آراء نقلا عن النحاس [القرطبي، 1964م، 134/11]؛ أربعة منها للبصريين والثلاثة الأخرى للكوفيين؛ وهذه الآراء كالتالي:

1. سيبويه: يرى أن الضمة ليست للإعراب و إنما هي ضمة بناء؛ فيعربها اسم موصول مبني على الضم في محل المفعول، وما بعده جملة اسمية حذف منها المبتدأ، وهي جملة صلة الموصول لا محل لها؛ فيكون المعنى: (لنخرجن الذي هو أشد في كل شيعة)؛ أي أنّ (من) للتبعيض، والكلام كله جملة واحدة متصلة لا وقف فيها [سيبويه, 2006م، 2/ 399].

2. الخليل: يرى أن الضمة للإعراب وقبلها قول محذوف على الحكاية؛ وعليه تكون (أيهم) اسم استفهام مبتدأ وما بعده خبر؛ فيكون المعنى: (لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ الْفَرِيقَ الَّذِي مِنْ أَجْلِ عُتُوِّهِ يُقَالُ فيه: أَيُّهُمْ أشدّ؟) فَهُوَ عَلَى هَذَا اسْتِفْهَامٌ، وقد رفضه سيبويه لأنّه لا يضمر قول بين حروف الجر وبين معمولها، وعليه يتعين البناء [السابق, 2/ 399].

3. يونس: يرى أن الضمة للإعراب ولكنّه يُعلّق الفعل (ننزعن) ليعمل في موضع (من كل شيعة)؛ وعليه تكون (أيهم) مرفوعة على الابتداء وما بعدها خبر، والفعل (لَنَنْزِعَنَّ) مُعَلَّقٌ فيَعْمَلُ فِي مَوْضِعِ (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) لَا أَنَّهُ مُلْغًى؛ وعليه يكون المعنى: (لنأخذن بتمييز كل شيعة، أيُّهم أشدّ؟) فهو استفهام؛ أي أنهما جملتان، وقد ردَّه سيبويه لأنّ أفعال العلم والشك فقط هي التي تعلّق. [السابق, 2/ 400].

4. عند الفراء والكسائي: يريان وقوع الفعل (لَنَنْزِعَنَّ) عَلَى (من كل شيعة)؛ كَمَا تَقُولُ: (لَبِسْتُ مِنَ الثِّيَابِ وَأَكَلْتُ مِنَ الطَّعَامِ)؛ فيرفعان (أَيُّهُمْ) على الاستئناف؛ فيكون المعنى: (لَنَنْزِعَنَّ كُلَّ شِيعَةٍ، أيُّهم أشدّ؟)؛ فتكون (من) زائدة؛ وعليه يلزم الوقف عند كلمة (شيعة) وهذا لم يفعله أحد من القراء ولم يقل به المفسرون، فضلا عن أنّ (من) للتبعيض عند كل المفسرين. [الفراء،1/ 47].

5. الفراء: تضمين الفعل (ننزعن) معنى (ننادين)؛ على أنه من الأفعال التي تعلّق إذا كان بعده جملة؛ لأنه بمعنى القول، ويمكن أيضا صرفه على الحكاية؛ لأن النداء قول؛ فيكون المعنى: (لننادين من كل شيعة، أيهم أشد؟)؛ وعليه يكون النزع بالنداء وهذا يخالف كلام المفسرين، بل ويخالف سياق الآية وما فيها من تهديد وزجر يوحي بشدة النزع والأخذ بقوة. [السابق نفسه].

6. عند بعض الكوفيين نقلا عن ابن شقير أو الفراء كما نسبه العكبري: (أَيُّهُمْ)

للشَّرْطِ مبتدأ؛ فَلا يَعْمَلْ فِيهَا مَا قَبْلَهَا، والجزاء محذوف؛ فيكون المعنى: (لنستخرجن من فرقة الذين تشايعوا أيّهم اشتدّ أو لم يشتدّ) فتكون بمعنى الشرط؛ وهو بعيد جدًا عن المعنى عند المفسرين. [النحاس، 1421هـ ، 3/ 17].

7. عند المبرد: (أَيُّهُمْ) اسم موصول متعلق بـ(شِيعَةٍ)؛ أي أنه مرفوع على الابتداء، ومفعول (ننزع) محذوف، فيكون المعنى: (لَنَنْزِعَنَّهم مِنْ كُلِّ فَرِيقٍ يشايع بعضهم بعضا فنظروا وعلموا أَيُّهُمْ أشدّ)؛ أي أنها جملة واحدة، ونقل الرضي عنه أنّ (أيّهم) فاعل لـ(شيعة)، والمعنى: (لننزعنّ من كل فرقة يشيع أيهم هو أشد). [مكي القيسي، 1405هـ، 2/ 460].

ويرى الباحث أن القرطبي قد توهم في الر أيين الأخيرين؛ فما نسبه لبعض الكوفيين نقلا عن ابن شقير ليس في كتبهم ولا في جمل ابن شقير، و أيضًا ما نُسب للمبرد ليس في كتبه، وقد شكك في نسبته السمين الحلبي؛ وقد اتضح للباحث أنه رأي الفراء وهكذا نسبه الزجاجي [السمين الحلبي، 7/ 623، الزجاجي، 1983م، 231/1]؛ حيث يقول الفراء: "وأمَّا الوجه الآخر: فإنّ فِي قوله تعالى: «ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ» لننزعن من الذين تشايعوا على هذا، ينظرون بالتشايع أيهم أشد وأخبث، وأيهم أشد على الرَّحْمَن عتيًّا، والشيعة ويتشايعون سواء فِي المعنى" [الفراء،1/ 47].

لم يرجح القرطبي ر أيا من هذه الآراء صراحة؛ إلّا أنّه يميل إلى رأي يونس بدليل نقله لأدلته واستحسان الزجاج له، ويرى الباحث أنّه لو قيل إنّ (أيّ) إذا حذف صدر صلتها جاز فيها البناء وجاز فيها الإعراب لخرّجت قراءة النصب على الإعراب وقراءة الرفع على البناء دون خلاف، وقد ذهب ابن مالك إلى هذا الرأي [ابن مالك، 1990م ، 1/ 208].

2. حذف الموصول مع بقاء صلته:

قسم النحاة الموصول إلى قسمين: (موصول اسمي، موصول حرفي)، وقد اختلفوا في حذف الموصول الاسمي غير "أل"؛ فمنعه جمهور البصريين، وأجازه الكوفيون والأخفش و ابن الطراوة مطلقا، وأجازه ابن مالك بشروط هي: أن يكون معطوفا على موصول آخر، وألا يوقع حذفه في لَبْس. [ابن يعيش، 2001 م، 2/ 255، ابن مالك، 1985م، ص 222].

واستدلّ الكوفيون بقوله تعالى: {وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَ أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ } [العنكبوت: 46]؛ أي: والذي أُنْزِل إليكم، ومثله قول حسان فى أعداء الرسول عليه السلام: [ثابت الأنصاري، ص 20].

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُه وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ

فالتقدير؛ من يهجو رسول الله، ومن يمدحه: ومن ينصره سواء.

واستدلّ ابن الطراوة بقوله تعالى: {وَما تِلْكَ بِيَمِينِكَ يا مُوسَى} [سورة طه: 17]، وقول الشاعر: [امرؤ القيس، ص 77].

ترى الفأر في مستنقع القاع لاحبا على جدد الصّحراء من شدّ ملهب

المعنى: وما تلك التي بيمينك يا موسى، وترى الفأر الذي في مستنقع، وقد ردّ البصريون هذه الشواهد وأوّلوها بعطف الجمل أو بتقدير كلمة (أحد) بدلا من الموصول أو بعدم الحاجة للموصول.

وقد تعرض القرطبي لهذا الخلاف في أربعة مواضع [القرطبي، 1964 م، 11/6، 117، 13/ 13، 15/ 137]؛ في كل منها آية تحمل الخلاف نفسه؛ نعرض هنا لموضع واحد منها لتوضيح الخلاف و أثره؛ حيث ذكر القرطبي عند تفسير قوله تعالى:{ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا }[النساء: 159] خلاف النحاة في من يعود عليه الضمير في (موته)، كالتالي:

1. يرى البصريون ومن تابعهم: أنّ الضمير يعود على موصوف محذوف؛ تقديره (أحد)؛ وعليه يكون الجار والمجرور صفته حلت محله، وما بعد (إلاّ) جملة القسم خبر للمبتدأ المحذوف، والتقدير: وما أحد كائن من أهل الكتاب إلّا والله ليؤمنن به، وأجاز الزمخشري والسمين الحلبي أن يكون الجار والمجرور هو الخبر، وما بعد إلاّ صفة للمبتدأ المحذوف، وعليه يكون المعنى عندهم: (ما من أهل الكتاب أحد يهودي أو نصراني إلا سيؤمن بعيسى أو بمحمد عليهما السلام قبل الموت)؛ وعليه فإنّ هذا يشمل كل أهل الكتاب. [سيبويه، 2006م، 2/ 345].

2. يرى الكوفيون ومن تابعهم: أنّ المحذوف هو الاسم الموصول وبقيت صلته؛ والتقدير: (ما من أهل الكتاب إلا مَن سيؤمن بعيسى عليه السلام قبل الموت)؛ وعليه فإنّ هذا التقدير يخصص مفهوم أهل الكتاب فيقصره على من آمن بعيسى؛ لأن فيه قصر للصفة على الموصوف. [النحاس، 1421هـ، 1/ 249].

وقد ردَّ البصريون عليهم بأَنَّه تقدير بعِيدٌ؛ لِأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ يَكُونُ بَعْدَ تَمَامِ الِاسْمِ، وَمَنِ الْمَوْصُولَةُ وَالْمَوْصُوفَةُ غَيْرُ تَامَّةٍ، فالموصول وصلته كالكلمة الواحدة لا تتجزأ؛ فلا يجوز حذف الموصول وترك صلته.

وقد رجح القرطبي رأي البصريين، وضعف رأي الكوفيين بأنّ تأويلهم فيه حذف

للموصول دون صلته، وهذا قبيح؛ لأن الصلة بعض الموصول، فهما كالاسم الواحد فلا يجوز حذف جزء منه. [القرطبي، 1964 م، 11/6].

ويرى الباحث أنّ الكوفيين قد حاولوا ربط تفسير آيات القرآن بعضها ببعض، وهذا جعلهم يخرجون عن قواعد البصريين ويجيزون بعض ما منعه البصريون في قواعدهم، ومن هذا حذف الموصول دون صلته، إلا أنّ ما ذكروه من أدلة في هذا يمكن تأويله على غير ما ذهبوا إليه، وبهذا تكون أدلتهم ضعيفة، ومتابعة البصريين أولى.

المبحث الثاني الضمائر:

لقد عرض القرطبي لهذا المبحث في موضعين أسوقهما في مسألتين كالتالي:

حكم ياء المتكلم عند إضافتها إلى المضاف للمنادى

عند إضافة الاسم المنادى إلى مضاف إلى الياء؛ فإن الياء تظل ثابتة ولا تحذف مع بنائها على السكون أو الفتح؛ نحو: "يا ابن أخي"، و"يا غُلامَ غلامِي"، فهذه الياءات لا تُحذف لأن النداء لم يقع على الاسم الثاني المضاف إلى الياء؛ فأخذ حكم إضافته في غير النداء، فكما يقال: (جاء ابن أخي) يقال في النداء: (يا ابن أخي)؛ فكما أنّ المجيء لم يقع على الأخ كذلك النداء لم يقع عليه، ويستثنى من هذه القاعدة العامة نداء (ابن) المضافة إلى (أمّ) أو (عمّ) المضافتين إلى ياء المتكلم؛ فقد شذّا عن نظائرهما؛ لكثرة استعمالهما في لغة العرب فجاز فيهما أربعة أوجه [الرضي، 1978م، 1/ 391 : 393]؛ هي: (إثبات الياء، قلب الياء ألفا، حذف الياء والتعويض عنها بكسرة، حذف الياء والتعويض عنها بالفتحة)، وعليه فقد عرض القرطبي لهذا الخلاف عند تفسير قوله تعالى: {قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ} [الأعراف: 150]؛ فذكر فيه ثلاثة أوجه كالتالي: [القرطبي،1964م، 290/7].

1. عند أكثر البصريين (ابن أمّ) تركيب مزجي؛ مثل (حضرموت، صباح مساء)، مبني على الضم المقدّر بسبب حركة البناء التركيبي؛ فدلّ هذا على أنّ (الأم) صارت جزء من المنادى؛ ولهذا أعربوه مبني على فتح الجزأين؛ مثل: (خمسة عشر)؛ وعوضوا بحركة كسر أو فتح؛ لتدلّ على الياء المحذوفة قياسا. [سيبويه، 2006م، 2/ 214]

2. عند الزجاج: (ابن) منادى منصوب، (أمّ) مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة منع من ظهورها حركة العوض عن الياء المحذوفة؛ وقد وقع فيه النداء على (ابن) فقط؛

و(أمّ) مضاف إليه ليست داخلة في النداء؛ فلا يجوز معها الحذف؛ قياسا على عدم جوازه في نظائرها؛ مثل: (يا غلام غلامي)، ولكن لمّا كثر استعمال (ابن أم) (ابن عم)، وقع معها الحذف تخفيفا، وعُوض عنه بحركة؛ ليدلّ على اتباع الاسم الثاني للأول في الحركة. [الزجاج، 1988 م، 2/ 378]

3. عند الكوفيين: منادى مركب تركيبا مزجيا منصوب بالفتحة المقدّرة، منع من ظهورها مناسبة فتحة العوض عن الألف المحذوفة؛ وعليه جاز الحذف قياسا؛ لكنهم اختلفوا عن البصريين في التفريق بين التعويض بالكسرة والتعويض بالفتحة بما يناسبهما؛ لأن الكسرة تدلّ على الياء المحذوفة قياسا، والفتحة تدلّ على إبدال الياء ألفا ثم حذف الألف تخفيفا. [الفراء، 1/ 394، ثعلب، 385]

لقد اتفق القرطبي مع النحاس في ترجيح رأي الزجاج، إلّا أنّ الباحث يخالفهما الرأي؛ فيرى أنّ رأي الكوفيين رأي وسط بين الرأيين الآخرين؛ فهو يتماشى مع قواعد النحو في علة الحذف ومع قواعد علم الأصوات في مناسبة الحركة للمحذوف.

2) بين العماد والكناية

المضمر هو اسم مبهم يدل على المتكلم أو المخاطب أو الغائب سواء أكان مفردا أو مثنى أو جمعا، وهو عند الكوفيين يُسمى المكنيّ، ولقد قسم النحاة الضمائر إلى قسمين رئيسين هما: الظاهر والمستتر، وجعلوا من هذه الضمائر ما لا يقتصر على الدلالة اللغوية والنحوية؛ بل له فائدة بلاغية أيضا؛ وهي: ضمير الفصل، وضمير الشأن أو القصة والحكاية؛ وقد اشترط النحاة لكل منهما ستة شروط؛ فاشترطوا في ضمير الفصل أو العماد: (أن يكون من ضمائر الرفع، أن يطابق ما قبله في المعنى أي التكلم أو الخطاب أو الغيبة، أن يسبقه اسم، أن يكون ما قبله مبتدأ أو ما أصله المبتدأ، أن يقع بعده معرفة يصلح مكانها فعلها الماضي أو المضارع، أن يكون ما بعده خبرا للمبتدأ)، واشترطوا في ضمير الشأن أو الكناية: (أن يكون ضميرا مفردا ليس للمثنى أو الجمع، أن يكون مبتدأ أو ما أصله مبتدأ، أن تتبعه جملة مفسرة له، أن تعرب هذه الجملة كخبر له، أن لا يتبعه تابع، إذا وقع بعد فعل متعدي لمفعولين اتصل بالفعل كمفعول أول والجملة التي بعده تسد مسد المفعول الثاني)؛ ولهذا لما كان له محل إعرابي فإنهم يعدونه اسما، وذهب ابْن الطراوة إلى أَنه حرف. [الزبيدي، 1987م، ص67، ابن هشام،1985م، ص 637، 638].

وأطلق عليه الكوفيون مصطلح: "الضمير المجهول أو الكناية"؛ لأنه لم يتقدمه مرجع يعود إليه، لكن الفراء والأنباري وثعلب يطلقون عليه أيضا عمادًا إذا سبق بـ(إنّ،

أو كان، أو ظنّ)؛ لأنهم يرون أن ضمير الفصل يُفَسِّر ما بعده على أنه خبر، وضمير الشأن يُفَسَّر بما بعده على أنها جملة؛ فلم يفرقوا بينهما.[الجبالي، 1995م، ص 56].

وعليه فإنّ القرطبي عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَا مُوسَى إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [النمل: 9] ذكر الخلاف في هاء (إنّه) على رأيين؛ كالتالي: [القرطبي،1964م، 160/13].

الأول: رأي الكوفيين: إعراب الهاء ضمير فصل، (أنا) خبر إنّ، واسمها مضمر تقديره المنادي؛ وتقدير الكلام: (إنّ المنادي هو أنا) فلمّا أضمر اسم إنّ تحول الضمير المنفصل إلى متصل لكنه ظل زائدا لا محل له، ويكون لفظ الجلالة (الله) بدل من الضمير (أنا) أو عطف بيان.

والباحث يرى أن القرطبي قد توهم في نسبة هذا الرأي للكوفيين؛ لأنّه نقل من كتب البصريين الذين فهموا أنّ مصطلح العماد عند الكوفيين يعني دائما ضمير الفصل؛ في حين أنّ الأمر ليس كذلك؛ لأن الكوفيين يستخدمون مصطلح العماد ليدل على ضمير الشأن الواقع بعد (إنّ، كان، ظنّ)؛ كما جاء في معاني الفراء، وقد استخدم ثعلب والأنباري مصطلح العماد للتعبير عن ضمير الشأن. [الفراء،51/1، 287/2، ثعلب، 354/2، الأنباري،،1971م، 2/ 948].

والأمر في حقيقته أنّ هذا الرأي يُنسب للزمخشري؛ وهو مأخوذ من تأويل ابن عباس والسدي؛ بأن موسى عليه السلام رأى النار مشتعلة في شجرة خضراء فلا الشجرة تحترق ولا النار تنطفئ، ثم سمع صوتا من الشجرة؛ فصار لديه شك ولبس فيما يرى وما يسمع؛ فقال في خوف وحيرة من المنادي؛ فردّ الله: (إنه أنا الله)؛ فاستخدم ضمير الفصل لإزالة هذا الشك والغموض والإبهام، وللتأكيد على أنّ المرئي صنع الله والمسموع كلام الله. [الزمخشري، 1998م، 3/ 350]

الثاني: وهو رأي أكثر النحاة البصريين والكوفيين: الهاء ضمير الشأن اسم إنّ، وما بعده مبتدأ وخبره، والجملة خبر لـ(إنّ)؛ فيكون المعنى: (إنّ الأمر والشأن أنا الله)؛ فجاء ضمير الشأن ليشير إلى عظمة الجملة المفسرة له؛ وهو ما قال به أكثر أهل التأويل، وعليه يكون النداء للإعلام وتثبيت الإيمان عند موسى عليه السلام؛ واستخدم ضمير الشأن لإشعاره بعظمته سبحانه وتعالى؛ ليكون مؤهلا لمهمة تبليغ فرعون وقومه. [ابن هشام، 1985م، 636، الزركشي، 1391هـ، 3/ 90]

ويرى الباحث أنّ هناك رأيًا ثالثًا لم يذكره القرطبي: وهو رأي العكبري الذي أعرب: الهاء اسم إنّ عائد على مضمر قبله تقديره (الربّ أو المعطي لك)، وقال مقاتل عائد على

النار أو النور، و(أنا) ضمير فصل زائد لا محل له، (الله) لفظ الجلالة خبر لـ(إنّ)، والمعنى: (إنّ الذي أراك هذا النور الله)؛ وعليه يكون الغرض من الإضمار هو التأكيد على الشك في المسموع. [العكبري، 1987م، 2/ 1005]

ولقد رجح القرطبي رأي أغلب النحاة بأنّ الهاء ضمير للشأن، والباحث يؤيده في هذا لما فيه من تماشي مع ما قاله أهل التأويل، ولما في الرأيين الآخرين من إضمار لا دليل عليه ولا حاجة إليه، إلّا أنّ القرطبي قد نسب للكوفيين في هذه المسألة رأيا لم يقولوه؛ لأنّه نقل من كتب البصريين.

المبحث الثالث: أسماء الإشارة:

عرض القرطبي لخلاف الكوفيين في أسماء الإشارة في موضع واحد؛ أسوقه في المسألة التالية:

(هذان) بين البناء والإعراب:

عند تفسير قوله تعالى:{قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا} [طه: 63]؛ ذكر في تخريج قراءة (إنّ) بالتشديد مع رفع (هذان)؛ ستة آراء؛ وتتلخص في (التضمين، أو التقدير، أو البناء) وهي كالتالي: [القرطبي، ، 1964م، 11/ 216].

1. تضمين (إنّ) معنى نَعَمْ، وهي لغة لقوم من العرب، نقلها الأخفش الأوسط والكسائي، إلّا أنها عند سيبويه بمعنى (أجل) ؛ وعليه تكون «هَذَانِ» مبتدأ، (لَسَاحِرَانِ) خبره عند المبرّد والكسائي وأغلب النحاة، والمعنى: (نعم هذان ساحران)، لكن الزجاج أعرب (لَسَاحِرَانِ) خبرا لمبتدأ محذوف دخلت عليه هذه اللام؛ وتقديره (لَهُمَا)؛ والمعنى: (نعم هذان لهما ساحران). [سيبويه, 2006م، 151/3].

وهذا التضمين ردّه الفارسي و ابن جني؛ لأنّ ورود (إنّ) بمعنى نعم شاذ، ودخول اللام على خبر (إنَّ) لا يقع إلّا في الضرورة الشعرية؛ وتقدير الزجاج جاء على ما استقبحه النحاة من حذف المؤكَّد وترك المؤكِّد، فضلا عن أنّ الغاية من التأكيد هي الإطناب، والحذف هدفه الاختصار؛ فلا يجتمع الضدان. [الزجاج، 1988م، 3/ 363]

2. إعراب (ذان) خبر إنّ مرفوع بالألف، واختلفوا في اسمها؛ فنُسب للكسائي أنّه

الهاء التي في أول اسم الإشارة؛ لأنها ليست «هاء» التنبيه بل هي ضمير الشأن، والتقدير: (إنّ الأمر ذَانِ لسَاحِرَانِ)، ويردّه خط المصحف، ودخول لام الابتداء في (ساحران)، وعند الزجاج والزمخشري: اسم (إنّ) ضمير الشأن محذوف، و(ساحران) خبر لمبتدأ محذوف عند الزجاج؛ والتقدير: (إنّ الأمر هذان لهما ساحران)، وأعرب الزمخشري جملة (هذان لساحران) خبر لضمير الشأن؛ والتقدير: (إنّ الأمر والشأن هذان لساحران). [الزمخشري، 1998م، 3/ 72].

ورُدّ هذا القول بأنّ حذف اسم «إنَّ» غير جائز إلا في الشعر، كما أنّ اللام لا تدخل على خبر المبتدأ، فضلا عن أنّه لا سبب لحذف المبتدأ الثاني على تأويل الزجاج، إضافة إلى أنّ حذف اسم إنّ ثم حذف المبتدأ من جملة الخبر يترتب عليه إبهام في المعنى. [الحلبي، 8/ 66].

3. لزوم اسم الإشارة «هَذَانِ» حالة واحدة؛ على لغة بعض قبائل العرب كما نقله الأخفش والكسائي والفراء؛ فيَقْلِبُون كُلَّ ياء انفتح ما قبلها أَلِفًا، فرارًا إلى الألف لانفتاح ما قبلها وهي أخف حروف المد، ويُعْرَب بالألف في كل أحواله؛ فيعاملونه كالمقصور في بقاء ألفه رفعا ونصبا وجرا، أو يعاملوه مثل (كلا) كما يقول الفراء، ويرى الفراء أيضا أنَّ الألف في اسم الإشارة المفرد وقعت دعامة وتقوية للفتحة التي قبلها، فلمّا بقيت الفتحة في التثنية بقيت الألف؛ لأنها صارت مع الفتحة كالشيء الواحد؛ أي أنها ألف زائدة ليست علامة إعراب ولا حرف إعراب؛ قياسا على (الذي، وجمعها الذين) ومن ثم فاسم الإشارة مبني على الفتح، ويرى ابن كيسان أنّ المثنى حمل على مفرده وجمعه لتغير آخره بالحذف عند التثنية، والمعنى على هذا القول يكون: (إنّهما لساحران). [الفراء، 2/184].

د. ما نسبه النحاس والقرطبي لبعض الكوفيين من قياس (هذان) على الأفعال الخمسة مثل (يفعلان)، يقصد أنّ الأفعال الخمسة ليس لها حرف إعراب؛ لأنّ الحرف لا يدخل على الحرف على عكس حركة الإعراب؛ وقياسا عليه كل ما يعرب بالحروف ومنه (هذان) ليس له حرف إعراب؛ لأن الألف علامة التثنية؛ سدت مسد حركة الإعراب وحرف الإعراب، وزيدت النون للتفرقة بين المفرد والمثنى. [النحاس، 1421هـ ، 3/ 32].

ويتضح من أسلوب القرطبي ومنهجه في الترجيح أنه يرجح تخريج القراءة بتشديد إنّ على لهجات قبائل العرب؛ ولهذا ذكر استحسان الزجاج والنحاس له.

وفي رأي الباحث أنّ ما رجحه القرطبي هو أصح الأقوال في هذا الخلاف؛ لاتفاقه مع المعنى عند المفسرين، ولاعتماده على التأويل وفق ما جاء في لهجات العرب، وهذا

يثبت مدى إعجاز القرآن، وتحديه للعرب في لغتهم؛ فهو بألفاظهم ولهجاتهم، ومع ذلك يعجزون عن قول آية من مثله.

نتائج البحث وأهم التوصيات.

لقد أثبت البحث أن هناك آراء منسوبة للبصريين وهي في الأصل لأحد الكوفيين؛ من هذا ما نُسب للمبرد في (أي) الموصولة، كما أثبت أيضًا أن هناك آراء نُسبت للكوفيين رغم أنهم لم يقولوا بها؛ ومن هذا ما نُسب لهم في قياس إعراب (هذان) على إعراب الأفعال الخمسة، و أثبت البحث أيضًا أنّ هناك آراء نُقلت عن الكوفيين على أنّهم يخالفون فيها البصريين في حين أنّهم يتفقون معهم؛ ومن هذا ما نُقل من خلافهم في العماد والكناية.

وبناء على هذه النتائج فإني أوصي بضرورة دراسة آراء الكوفيين في كتب التفسير وكتب النحو والخلاف ومقارنتها مع ما اشتملت عليه كتب الكوفيين أنفسهم لتحقيق ما نُسب لهم ثم بيان أثر هذه الآراء من ناحية الدلالة والمعنى؛ للخروج بما صح عن الكوفيين وثبتت نسبته لهم؛ فتتضح معالم المذهب الكوفي.

قائمة المصادر والمراجع:

1) ابن هشام الأنصاري، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط6، 1985م.
2) ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح تسهيل الفوائد، ت: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1990م.
3) ابن يعيش، أبو البقاء، موفق الدين يعيش بن علي الأسدي، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2001 م.

4) الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، إيضاح الوقف والابتداء، ت: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1390هـ.
5) امرؤ القيس، جندح بن حُجر بن الحارث الكندي، الديوان، ت: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط2، 2004 م.
6) الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي، البحر المحيط في التفسير، ت: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.
7) ثابت الأنصاري، أبو الوليد حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي، الديوان، شرح عَبدأ علي مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1994م.
8) ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار، مجالس ثعلب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون, دار المعارف, مصر, ط2، د.ت.
9) الجبالي، حمدي محمود، الخلاف النحوي الكوفي، بحث لدرجة الدكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1995م.
10) الرضي، نجم الدين محمد بن الحسن، شرح الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، تهران، 1978م.
11) الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، ت: طارق الجنابي، عالم الكتاب، بيروت، 1987م.
12) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، معاني القرآن وإعرابه، ت: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، 1988م.
13) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، مجالس العلماء، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1983م.
14) الزركشي، أبو عبد الله، بدر الدين، محمد بن بن بهادر، البرهان في علوم القرآن، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت ، 1391هـ.
15) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، الكشاف عن حقائق التنزيل، ت: عادل عبد الموجود و علي معوض و فتحي أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، الرياض، 1998م.
16) السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ت: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ت.

17) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي, القاهرة, ط3, 2006م،
18) عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، 1972م.
19) العكبري، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، دار الجيل، بيروت، 1987م.
20) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، ت: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.
21) القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن وما تتضمنه من السنة وآي الفرقان، ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب، القاهرة، ط 2، 1964م.
22) القيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ت: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1405هـ.
23) المخزومي، مهدي بن محمد صالح بن حسن، المدرسة الكوفة ومنهجها في البحث ودراسة اللغة، دار الرائد العربي، بيروت، 1406هـ.
24) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، تعليق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ.